المملكة الأردنية الهاشمية

دليل المواطن

للموازنة العامة للسنة المالية 2014

دائرة الموازنة العامة

شباط 2014

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

رؤيتنا

موازنة عامة شفافة تعزز أركان التنمية المستدامة

وتعتلي قائمة الممارسات العالمية الجيدة

رسالتنا

تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وفق منهجيات متطورة تمكن

الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية من تحقيق الأهداف

والأولويات الوطنية وبما يفوق توقعات متلقي الخدمة

قيمنا الجوهرية

التعلّم
الشفافية
التعاون
الحيادية
تحمل المسؤولية

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
تقديم	1
ما هي الموازنة	2
ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي: • في قطاع التعليم • في قطاع الصحة • في مجال المياه والصرف الصحي • في مجال الإسكان • في مجال الطاقة	 3 4 5 6 6
أبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2013:	8
الموازنة العامة لعام 2014: • فرضيات الموازنة • أهم المستجدات في موازنة عام 2014 • من أين تأتي الحكومة بأموالها • على ماذا تنفق الحكومة أموالها	 10 12 14 16
لماذا تقترض الحكومة	18
دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة	20
قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2014	21

تقديم

يكتسب قانون الموازنة العامة أهمية بالغة كونه الأداة الرئيسية لدى الحكومة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية اضافة الى دوره المباشر في إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام. ويعتبر دليل المواطن وثيقة هامة واداة في سبيل تبسيط محتويات هذا القانون بحيث يكون اقرب الى فهم المواطن وبلغة سهلة.

ويأتي الاصدار الرابع من **دليل المواطن للموازنة العامة** للسنة المالية 2014 متزامناً مع اقرار القانون ليمثل خطوة متقدمة في اتجاه تحقيق المعايير الدولية المتعلقة بتعزيز الشفافية. وقد حرصت دائرة الموازنة العامة في هذا العام على نشر الاصدار الرابع في وقت مبكر تحقيقاً للارادة السياسية في تحقيق المزيد من الإصلاحات العامة، بحيث يصبح بامكان المواطن الاردني الوصول الى اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة والتي من شأنها ان تتيح للمواطن التعرف على حجم المخصصات المالية الموجهة للقطاعات الإقتصادية والخدمات العامة التي لها مساس مباشر بحياة المواطن اليومية كالتعليم والصحة، وبما يفضي الى تحقق الفهم الكامل للمواطن حول مصادر الانفاق العام واوجه انفاقه.

ويلخص هذا الدليل قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2014، وذلك بأسلوب سهل ومبسط بهدف زيادة توعية المواطنين بمكونات موازنة بلدهم والتعرف على التطورات التي تطرأ عليها بين عام وآخر من خلال احتوائه على تعريف بالموازنة العامة وأهم إنجازات الحكومة في عام 2013 وأبرز التطورات الإقتصادية والمالية لعام 2013 وأهم الملامح والمستجدات في موازنة عام 2014، وكذلك تضمن الدليل عدة مواضيع حول الانفاق والاقتراض الحكومي ودور المواطن في المحافظة على الممتلكات وتنفيذ الموازنة. وتأمل دائرة الموازنة العامة أن يساعد هذا الدليل جميع المواطنين في معرفة ابعاد الموازنة وملامحها العامة ومضامينها.

د. محمد أحمد الهزايمه
مدير عام دائرة الموازنة العامة

ما هي الموازنة ؟

تعرف الموازنة بأنها خطة الحكومة لسنة مالية مقبلة لتحقيق الأهداف الوطنية المنشودة ضمن اطار مالي متوسط المدى وتتضمن المبالغ المالية التي تحصلها الدولة (الإيرادات)، والمبالغ التي تنفقها (النفقات).

ففي حال تجاوز الإيرادات للنفقات، ينتج ما يطلق عليه "وفر الموازنة". وفي حال تجاوز النفقات للإيرادات، ينتج ما يطلق عليه "عجز الموازنة"، مما يدفع الحكومة للاقتراض لتنفيذ برامجها وأنشطتها التي تسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين ورفع مستوى الخدمات المقدمة لهم.

مخطط إجراءات الموازنة العامة

اعداد الموازنة

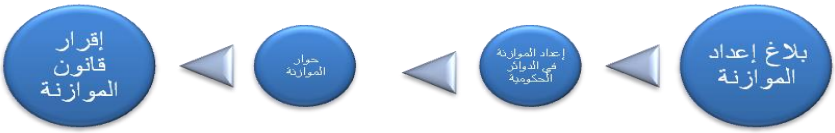

تنفيذ الموازنة

ماذا فعلت الحكومة في العام الماضي ؟

تمكنت الحكومة من تحقيق سلسلة من الانجازات الهامة خلال عام 2013 وبشكل خاص في القطاعات ذات الأولوية الوطنية كالتعليم والصحة والمياه والإسكان والطاقة.

- **في قطاع التعليم**: تم طرح وإحالة عطاءات بناء (16) مدرسة وتم استلام (14) مدرسة جاهزة في محافظات المملكة المختلفة، اضافة الى طرح عطاءات لنحو (72) غرفة صفية إضافية. كما تم استلام (12) غرفة صفية جاهزة واستحداث (5) غرف صفية لرياض الاطفال في (5) مدارس. كما واصلت الوزارة جهودها في اطار عملية ربط المدارس الكترونياً، حيث تم ربط نحو (94%) من إجمالي عدد المدارس الحكومية الكترونياً. ومن جهة اخرى، تابعت الوزارة عملها في تنفيذ برنامج التغذية المدرسية والذي استفاد منه حوالي (170) ألف طالب خلال العام 2013. وعلى صعيد آخر، تم قبول (11458) طالباً بموجب نظام بعثات المكرمة الملكية لتدريس أبناء المعلمين في الجامعات الحكومية، اضافة الى قبول (1083) طالباً ضمن إطار البعثات العلمية حسب احتياجات مديريات التربية والتعليم من الكوادر التعليمية المطلوبة في الميدان التربوي.

مدرسة البِشريّه / محافظة المفرق

- **وفي قطاع الصحة:** استمرت وزارة الصحة في سياسة توسيع مظلة التأمين الصحي للمواطنين حيث بلغت نسبة المواطنين المؤمنين تأمينا صحياً حكومياً نحو (57%). كما قامت الوزارة بتنفيذ حملة تطعيم خاصة للاطفال حديثي الولادة خلال السنة الأولى من أعمارهم وحملة تطعيم وطنية شاملة للفئة العمرية من (6) شهور الى (20) سنة. وعملت الوزارة على تحسين مستوى البنية التحتية للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وذلك من خلال توسعة وتحديث عدد من المراكز الصحية والمستشفيات وقامت بعمل دراسات لانشاءات صحية جديدة خدمة للمواطنين مثل مستشفى الطفيلة ومبنى القسم القضائي في المركز الوطني للصحة النفسية . كما تم الانتهاء من الاعمال الانشائية لمستشفى الزرقاء الحكومي الجديد، إضافة الى طرح واحالة عطاء تجهيز وتأثيث المستشفى. واما بالنسبة لمستشفى البادية، فقد قاربت الوزارة على استكمال الاعمال الانشائية للمستشفى، كما تم طرح واحالة عطاء تجهيز وتأثيث المستشفى، والعمل جار على تشغيل الانظمة الكهروميكانيكية. ومن جهة اخرى، فقد تم الانتهاء من انشاء مستشفيات "المفرق" العسكري و "جرش وعجلون" العسكري، وسيتم تجهيزها بالمعدات والاجهزة اللازمة في عام 2014. كما تم البدء بإنشاء مركز معالجة الاورام بالاشعة/ مستشفى الملكة علياء، ويتوقع ان يبدأ المركز بتقديم خدماته في منتصف عام 2014.

حملة تطعيم وطنية شاملة للفئة العمرية من (6) شهور الى (20) سنة

- **وفي مجال المياه والصرف الصحي:**

يعتبر الأردن من أفقر دول العالم من حيث وفرة المصادر المائية، حيث يصنف الاردن كرابع أفقر دولة في العالم من حيث مصادره المائية المتاحة. وقد أدت الزيادة في نمو السكان الطبيعي والهجرات القسرية المتعاقبة على الأردن إلى زيادة الطلب على المياه، حيث وصل الطلب على المياه عام 2013 حوالي (1300) مليون متر مكعب في حين ان المصادر المائية الآمنة المتوفرة تقدر بحوالي (800) مليون متر مكعب. ومن المتوقع أن يزداد الطلب على المياه ليصل إلى حوالي (1600) مليون متر مكعب بحلول العام 2020.

وفيما يتعلق بأهم مشاريع المياه والصرف الصحي، فقد تم تنفيذ مشروع جر مياه الديسي بالشراكة مع القطاع الخاص والبدء بضخ المياه في منتصف عام 2013. كما تم البدء بإعداد الدراسات الرئيسية المتعلقة بمشروع ناقل البحرين وتوقيع المرحلة الاولى بقيمة (مليار) دولار. كما تم تنفيذ مشاريع مختلفة في مجال تقليل فاقد المياه والخطوط الناقلة، ومشاريع تحسين وإعادة تأهيل الشبكات منها تأهيل شبكات المياه في عمان والبلقاء ومادبا عجلون وجرش واربد والمفرق وكذلك مشاريع تقليل فاقد المياه في الكرك والطفيلة, بالإضافة الى مشروع صرف صحي جنوب عمان، وإقامة محطة تنقية المياه وتنفيذ مشروع منحة تحدي الألفية للمياه والصرف الصحي في محافظة الزرقاء بكلفة (275) مليون دولار. كما تم البدء بإقامة العديد من السدود في مختلف محافظات المملكة ومنها سد كفرنجة في محافظة عجلون و سد وادي ابن حماد وسد الكرك وسد الزرقاء – ماعين.

الصورة الى اليمين مشروع سد كفرنجة، والى اليسار ابرز ملامح مشروع جر مياه الديسي

- **وفي مجال الإسكان:** وعلى إثر قيام الحكومة باعادة توجيه المبادرة الملكية للإسكان عبر تخفيض أسعار الشقق السكنية بواقع (15%) من الأسعار المعلنة ودعم تنفيذ الخدمات العامة، فقد وصل عدد الشقق المباعة حتى نهاية عام 2013 نحو (4166) شقة بنسبة (49%) من اجمالي عدد الشقق. ومن المتوقع ان يتم تسويق الشقق المتبقية خلال الأعوام (2014-2017).وأما بالنسبة لمشاريع المؤسسة/ أراضي مخدومة، فقد تم بيع (29) قطعة أرض في مشروع المنشية / الكرك بقيمة (218) الف دينار و (13) قطعة ارض سكني وتجاري في عدد من مشاريع المؤسسة بقيمة (742) الف دينار. كما تم انجاز مشروعين الاول استثماري (مكاتب تجارية /اربد) بكلفة (417) الف دينار، والثاني مشروع توسعة اسكان ماركا / العاصمة تضمن (38) قطعة ارض مخدومة بكلفة (145) الف دينار.

مشروع ماركا/ العاصمة

- **وفي قطاع الطاقة:** وفيما يتعلق بمجال النفط والمشتقات النفطية، فقد تم استكمال اجراءات طرح عطاء مشروع بناء سعات تخزينية للنفط والمشتقات النفطية في العقبة بسعة 100 الف طن، وتم الانتهاء من اعمال تقييم العروض الفنية والمالية لعطاء مشروع بناء سعات تخزينية لمادة الغاز البترولي المسال في العقبة بسعة 6 الاف طن، وتم توقيع اتفاقية اطار مبادىء لمشروع بناء خط انابيب لتصدير النفط العراقي عبر اراضي المملكة الى مرفأ التصدير في العقبة بين الحكومة الاردنية والحكومة العراقية.

واما في مجال الغاز الطبيعي، فقد تم توقيع عقد استئجار باخرة الغاز العائمة مع شركة Golar LNG. Ltd. كما تم احالة مشروع بناء رصيف الغاز الطبيعي المسال والمنشآت الشاطئية والربط مع خط الغاز العربي في العقبة على ائتلاف (BAM-MAG). وفيما يتعلق بمجال الطاقة الكهربائية، فقد تم التشغيل التجاري لمشروع اضافة توربين غازي بقدرة 145.9 ميجاواط في محطة السمرا لتوليد الكهرباء، وتوقيع الاتفاقيات الخاصة لمشروع التوليد الخاص الرابع للكهرباء مع شركة AES Jordan، كما تم وضع حجر الاساس لمشروع التوليد الخاص الثالث في منطقة المناخر، بالاضافة الى اعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية لمعالجة خسائر شركة الكهرباء.

وأما في مجال الطاقة المتجددة، فقد تم توقيع اتفاقيات لاول مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح في محافظة الطفيلة باستطاعة 117 ميغاواط وبحجم استثمار يبلغ 205 مليون دينار مع ائتلاف شركة رياح الاردن. وتم ايضاً الاعلان عن قائمة الشركات المؤهلة لتنفيذ مشروع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء باستخدام انظمة الخلايا الشمسية (PV) في منطقة القويرة / العقبة وباستطاعة 65-75 ميجاواط. وعلى صعيد متصل استكملت شركة KEPCO الكورية الفائزة بعطاء طاقة الرياح بالفجيج / الشوبك دراسة تقييم الاثر البيئي للمشروع.

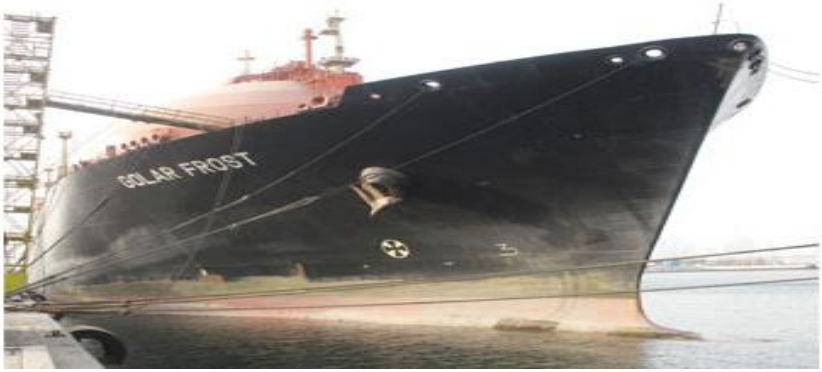

ناقلة الغاز الطبيعي المسال Golar Frost

أبرز التطورات الاقتصادية والمالية لعام 2013

في ضوء تواضع معدلات نمو الإقتصاد العالمي، ونظراً لتداعيات الظروف الاقليمية وتطورات الازمة السورية والتى القت بظلالها على الاقتصاد الاردني، فقد حافظ الاقتصاد الاردني في عام 2013 على نفس مستوى أدائه المتواضع خلال عام 2012، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2013 نمواً حقيقياً متواضعاً بلغت نسبته 2.8% وهو نفس النمو المتحقق خلال الفترة المماثلة لعام 2012. ونظرا لنمو مخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال الارباع الثلاثة الاولى من عام 2013 بنسبة 6.0% مقابل نموه بنسبة 4.7% في نفس الفترة من عام 2012، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً بلغت نسبته 9.1% خلال الأرباع الثلاثة الأولى مقابل 7.6% خلال نفس الفترة من عام 2012. وتشير البيانات الى ارتفاع معدل البطالة في عام 2013 ليصل إلى 12.6% مقابل 12.2% في عام 2012، علماً بأن معدل البطالة خلال الربع الأخير من عام 2013 قد انخفض الى 11.0% مقابل 12.5% خلال نفس الربع من عام 2012.

وعلى صعيد تطورات **المستوى العام للأسعار** في المملكة في عام 2013، وفي ضوء الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في نهاية عام 2012 والمتمثلة بتحرير أسعار المشتقات النفطية والعودة الى العمل بالتسعيرة الشهرية للمحروقات، فقد بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك 5.6% مقارنة بنحو 4.8% في عام 2012 .

وعلى صعيد **القطاع الخارجي**، فقد سجلت صادرات المملكة من السلع خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 ارتفاعاً محدوداً بلغت نسبته 2.5% مقابل تراجعها بنسبة بلغت 1.3% خلال نفس الفترة من عام 2012. وفي المقابل، ارتفعت المستوردات بنسبة بلغت 6.1% خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 مقابل ارتفاعها بنسبة بلغت 10.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وتبعاً لذلك ارتفع العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.6% ليبلغ 9051 مليون دينار مقارنة بنحو 8332 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق.

أما على صعيد **التطورات النقدية**، فتشير البيانات الصادرة عن البنك المركزي الى ارتفاع اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 بنحو 959 مليون دينار أو ما نسبة 5.4% عن مستواها في نهاية العام السابق، مقارنة بارتفاع مقداره 1679 مليون دينار أو ما نسبته 10.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2012. وفي المقابل، ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في خلال الاحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 بشكل ملحوظ ليصل الى 12054 مليون دولار، أو ما نسبته 81.7% عن مستواه في نهاية عام 2012، ليغطي بذلك مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو ستة شهور.

وفيما يتعلق **بالمالية العامة (الموازنة العامة والدين العام)**، فقد انعكست الظروف الاقليمية المتوترة وانعكاسات الازمة السورية وانقطاع تدفق الغاز المصري وارتفاع حجم الاستيراد من الوقود الثقيل والديزل ذات التكلفة المرتفعة لتوليد الطاقة الكهربائية بشكل سلبي على أداء الموازنة العامة - النفقات العامة على وجه الخصوص- والدين العام الذي وصل إلى مستويات قياسية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

فعلى صعيد النفقات العامة، سجل الإنفاق الإجمالي خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 ارتفاعاً مقداره 270 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% ليصل الى 6212 مليون دينار مقابل 5943 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2012 . وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لزيادة النفقات الجارية بمقدار 70 مليون دينار أو ما نسبته 1.3% من جهة، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي 199 مليون دينار أو ما نسبته 39% من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد بلغت الايرادات العامة خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عام 2013 ما قيمته 5112 مليون دينار بارتفاع بلغت نسبته 13.2% عن مستواها المسجل في الفترة المقابلة لعام 2012، وجاء هذا الارتفاع محصلة للارتفاع الكبير في حجم المنح الخارجية بنسبة 500% مقارنة بعام 2012 لتصل الى 579 مليون دينار، من جهة، ولارتفاع الايرادات المحلية بنسبة

2.6% عن مستواها في الأحد عشر شهرا الأولى لعام 2012 لتصل الى 4532 مليون دينار، من جهة أخرى.

وترتيباً على ما سبق، بلغ عجز الموازنة متضمناً المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهرا الأولى لعام **2013 نحو 1100.8 مليون دينار مقابل 1427.2 مليون دينار في ذات الفترة لعام 2012.**

وبناءً على التطورات في جانبي الموازنة العامة، فقد ارتفع صافي الدين العام في نهاية الأحد عشر شهرا الأولى لعام 2013 بما نسبته 15% عن مستواه في نهاية العام السابق ليبلغ 19065 مليون دينار مشكّلاً ما نسبته 79.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 مقابل 16349 مليون دينار في نهاية الأحد عشر شهرا الأولى لعام 2012 أو ما نسبته 74.4% من الناتج المحلي الاجمالي عن مستواه في نهاية عام 2011.

الموازنة العامة لعام 2014

فرضيات الموازنة

استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروعي قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2014 إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

- عدم إصدار ملاحق موازنة إلا في الحالات ذات الضرورة القصوى.
- الاستمرار في دعم مادة الخبز للمواطنين دون اي تخفيض.
- تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي لإيصال الدعم لمستحقيه.
- ترسيخ مبدأ التخطيط الوظيفي بما يضمن رشاقة الجهاز الحكومي من حيث عدد الموظفين وزيادة انتاجيته وصولاً الى تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وجودة عالية .

- رصد المخصصات اللازمة لعملية تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات مع الأخذ بعين الإعتبار زيادة علاوة غلاء المعيشة الشخصية للفئة الثالثة بمقدار (10) دنانير.
- زيادة المخصصات المرصودة لتغطية فوائد الدين الداخلي والخارجي.
- زيادة المخصصات المرصودة لبند المعالجات الطبية لتسديد جزء من المديونية القائمة مع ضرورة العمل على تطبيق أسس وضوابط واضحة وشفافة للإستفادة من المعالجات الطبية بحيث تقتصر على الشرائح غير المقتدرة من المواطنين غير المؤمنين صحياً.
- الإستمرار في ضبط النفقات التشغيلية ولا سيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والهاتف ومصاريف السفر والحد من استخدام السيارات الحكومية وتقليص سفر الوفود إلا للضرورة القصوى.
- إعتماد أنظمة رقابية فعالة وخاصة في الوحدات الحكومية بحيث ترفع من مستوى إعتمادها على مواردها الذاتية في تمويل نفقاتها وتقلل من الإعتماد على دعم الخزينة العامة.
- مواصلة رصد المخصصات اللازمة لتنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وذلك بهدف توفير فرص عمل للقوى العاملة الأردنية وخاصة في مناطق جيوب الفقر والأقل حظاً.
- الإستمرار بسياسة وقف شراء السيارات والآثاث وسحب السيارات غير الضرورية والتوقف عن تخصيص السيارات بعد تاريخ اقرار الموازنة .
- التركيز على عمليات الصيانة للطرق القائمة وإقتصار تنفيذ الطرق الجديدة على الحالات الضرورية فقط.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لبرنامج البنية التحتية للمحافظات وذلك بهدف التوزيع العادل لمنافع التنمية على كافة مناطق المملكة من خلال تنفيذ المشاريع التنموية المنتجة والمولدة للدخل والموفرة لفرص العمل للمواطنين.
- رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع التنموية الحيوية في قطاعات الطاقة والطرق والمياه والتعليم والصحة وتنمية المحافظات من خلال تمويلها من المنحة المقدمة من الصندوق الخليجي للتنمية.

- تعديل قانون الإستملاك بهدف الوصول إلى قيمة تعويض عادلة للطرفين وذلك بتغيير الآلية المتبعة حالياً والتي تكبد الخزينة العامة أعباءً مالية ثقيلة.
- مواصلة تأمين المخصصات المالية الضرورية لقواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية لضمان الإستقرار الأمني الذي يشكل الركيزة الأساسية للإستقرار الإقتصادي والمالي.
- تعديل قانون ضريبة الدخل بحيث يتم تطبيق مبدأ تصاعدية الضريبة على أرباح الشركات كما هو الحال مع الأفراد.
- ضبط الإعفاءات الضريبية وخاصة المتعلقة برسوم تصاريح العمل.
- زيادة عوائد التعدين وإلغاء الإعفاءات الواسعة في هذا المضمار.
- تحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب الضريبي إلى جانب تقليص المتأخرات الضريبية وفق إستراتيجية واضحة.
- حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها مع الصندوق الخليجي للتنمية والدول المانحة.

أهم المستجدات في موازنة عام 2014

يعكس قانون الموازنة العامة لعام 2014 سياسة الحكومة في تطبيق البرنامج الوطني للاصلاح المالي والاقتصادي مستهدفا تحفيز النمو الإقتصادي الذي هو في الأساس يمر في حالة من التباطؤ، اضافة الى اتاحة المجال امام القطاعات الإقتصادية المختلفة من مستهلكين ومستثمرين للتكيف مع الإصلاحات المالية والتي قد تبدو انها قاسية من جانب، الا انها ضرورية وحاسمة في سبيل الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتجنيب الاقتصاد الوطني اي انتكاسات قد يتعرض لها في حال عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة. ويستهدف قانون الموازنة الخفض التدريجي لعجز الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية وصولا الى الاعتماد على الذات. وهذا ما يؤكده قانون الموازنة العامة لعام 2014. وفيما يلي ملخّص بأبرز المستجدات في موازنة عام 2014 :

أولاً: الانسجام مع البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تهدف الحكومة من تطبيق البرنامج الى تخفيض عجز الموازنة والدين العام

بشكل تدريجي لاعادة التوازن للمالية العامة باعتبارها الركن الاساسي الذي يكفل تشجيع الاستثمار وتحفيزه وتسريع دوران عجلة النشاط الاقتصادي.

ثانياً: تلبية الحد الادنى من الاحتياجات الفعلية للوزارات والدوائر الحكومية. وقد تضمن قانون الموازنة العامة اتخاذ العديد من الاجراءات الهادفة الى ضبط النفقات التشغيلية. وعلى الرغم من هذه الاجراءات ، فقد ارتفعت النفقات الجارية المقدرة في عام 2014 عن المعاد تقديرها لعام 2013 بما نسبته (10.9%) نظرا لوجود التزامات مستحقة لا يمكن اغفالها. (لمزيد من التفاصيل انظر صفحة 17).

ثالثاً: نمو النفقات الرأسمالية بنسبة (24.2%)، ويعزى ذلك الى منحة الصندوق الخليجي للتنمية. وتجدر الاشارة الى ان حصة المشاريع الرأسمالية الممولة من المنحة الخليجية – باستثناء دولة قطر- شكلت نحو 50.4% من اجمالي النفقات الرأسمالية موزعة بواقع 216 مليون دينار من المملكة العربية السعودية و220 مليون دينار من دولة الكويت و203 مليون من دولة الامارات العربية المتحدة.

رابعاً: شهدت موازنة عام 2014 ارتفاعاً واضحاً في حجم المنح الخارجية لتصل الى نحو 1151 مليون دينار مقابل 850 مليون دينار في عام 2013 مسجلة زيادة بلغة نسبتها 35.4% ويعزى ذلك الى منحة الصندوق الخليجي للتنمية.

خامساً: تركزت المشاريع الرأسمالية في مشاريع الطاقة والنقل والمياه والصحة والتعليم وتنمية المحافظات نظراً لأهمية الخدمات التي تقدمها هذه القطاعات للمواطن الاردني. وقد شكلت المخصصات المالية المرصودة لهذها القطاعات نحو 11% و 15% و 8% و12% و9% و 5% من اجمالي النفقات الرأسمالية لهذه القطاعات على التوالي، ليرتفع بذلك حجم المخصصات المالية المرصودة لهذ القطاعات الى نحو 746 مليون دينار او ما نسبته 58.8% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة لعام 2014.

سادساً: تعزيز شبكة الأمان الإجتماعي من خلال إيصال الدعم لمستحقيه من ذوي الدخل المحدود والمتوسط وبما يحول دون وصوله الى المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة، وذلك بهدف ضمان الحياة الكريمة للفئات الفقيرة وبما يكفل تقوية الطبقة الوسطى التي تعتبر الركيزة الأساسية لإنجاح عملية الإصلاح الشامل في المملكة.

سابعاً: مراعاة البعد الجغرافي في توزيع المشاريع الرأسمالية لتشمل سائر محافظات المملكة بهدف تعميم مكاسب التنمية على سائر مناطق المملكة و تدعيم العدالة الاجتماعية وتحقيق مبدء تكافؤ الفرص، وذلك من خلال مشاركة المجتمع المحلي في اختيار المشاريع التنموية ذات الأولوية في كل محافظة من محافظات المملكة.

من أين تأتي الحكومة بأموالها ؟

الايرادات العامة:

قدرت الايرادات العامة لعام 2014 بمبلغ 6982 مليون دينار، موزعة بين الايرادات المحلية بمبلغ 5831 مليون دينار والمنح الخارجية بمبلغ 1151 مليون دينار.

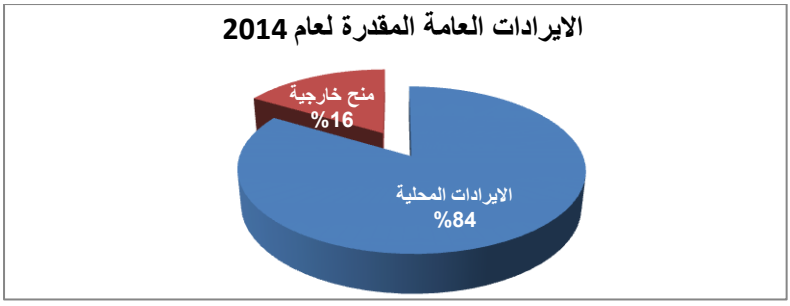

وتمثل الإيرادات المحلية الإيرادات الضريبية والايرادات غير الضريبية حيث تعتبر هذه الضرائب من أهم الموارد لخزينة الدولة والغرض الرئيسي منها هو تحقيق المصلحة العامة.

1. الإيرادات الضريبية:

قدرت الإيرادات الضريبية لعام 2014 بمبلغ 4077 مليون دينار، حيث شكّلت "الضرائب على السلع والخدمات" ما نسبته 69.7% وشكّلت "الضرائب على الدخل والارباح" ما نسبته 18.8%، اما "الضرائب الاخرى" فبلغت حصتها ما نسبته 11.5%. ويعود النمو المقدر في الايرادات الضريبية بنسبة 9.7% في عام 2014 الى ارتفاع "الضرائب على السلع والخدمات" بما نسبته 9.8%، وارتفاع حصيلة كل من "الدخل والارباح" و"الضرائب الاخرى" بما نسبته 10.7% و 7.8% على الترتيب.

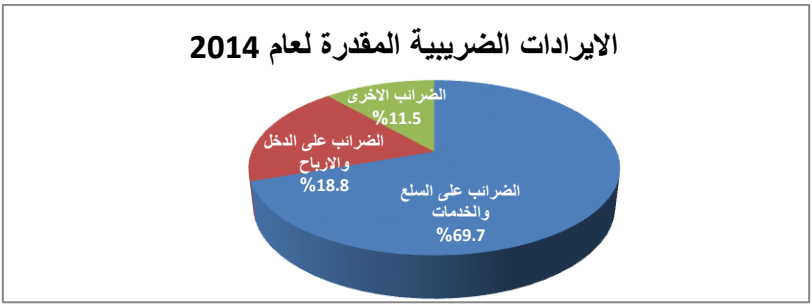

2. الإيرادات غير الضريبية:

قدرت الايرادات غير الضريبية بنحو 1754 مليون دينار، حيث شكّلت ايرادات "بيع السلع والخدمات" ما نسبته 56%، وشكّلت ايرادات "دخل الملكية" (بما فيها الفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة) ما نسبته 18%، في حين بلغت حصة "الايرادات المختلفة" (كعائدات التعدين) ما نسبته 22%، واستحوذت بقية بنود الايرادات غير الضريبية على ما نسبته 4 %. ويعود النمو المقدر للايرادات غير الضريبية بنسبة 16.1% في عام 2014 الى ارتفاع "ايرادات بيع السلع والخدمات" بما نسبته 20.9%، وارتفاع حصيلة كل من "الايرادات المختلفة" و"الايرادات الاخرى" بما نسبته 46.9% و 1.7% على التوالي، من جهة، وانخفاض "ايرادات دخل الملكية" بنحو 13.7% من جهة اخرى.

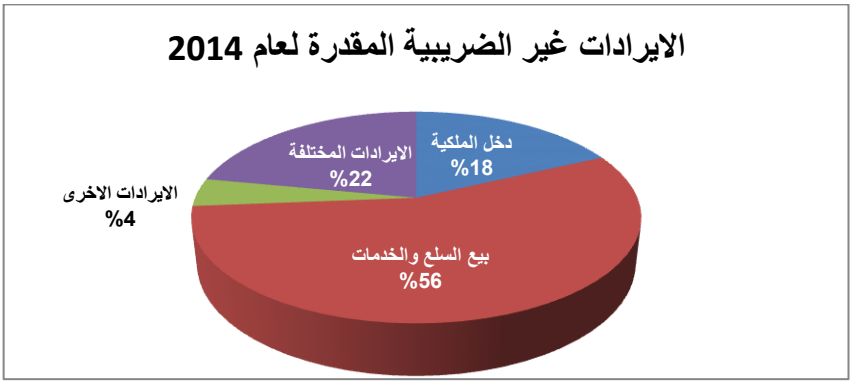

على ماذا تنفق الحكومة اموالها ؟

النفقات العامة:

قدرت النفقات العامة لعام 2014 بمبلغ 8096.3 مليون دينار حيث شكّلت النفقات الجارية ما نسبته 84%، وشكّلت النفقات الرأسمالية ما نسبته 16%، كما هو مبين في الرسم البياني أدناه.

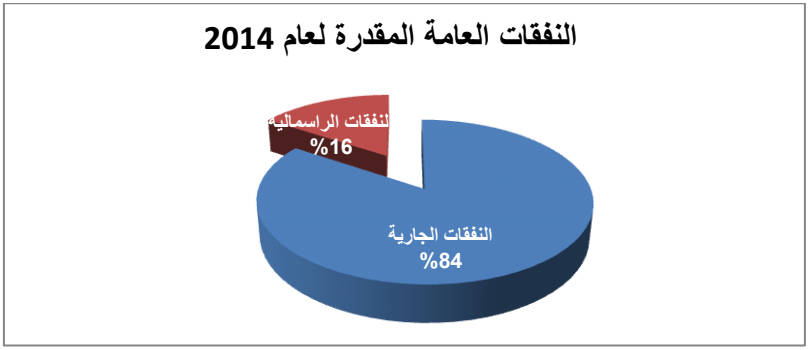

1. النفقات الجارية:

قدرت النفقات الجارية بمبلغ 6827.7 مليون دينار حيث شكّلت تعويضات العاملين ما نسبته 20%، ونفقات استخدام السلع والخدمات ما نسبته 5% ومخصصات الجهاز العسكري ما نسبته 28%. وفي حين شكّلت نفقات "التقاعد والتعويضات والمساعدات الاجتماعية" ما نسبته 22%، فقد استأثرت فوائد الدين العام بما نسبته 16% و"الدعم والإعانات" بما نسبته 8%. اما باقي بنود النفقات الجارية فشكّلت ما نسبته 1%. ويعزى الارتفاع في النفقات الجارية نظرا لوجود التزامات مستحقة لا يمكن اغفالها ابرزها: زيادة بنود رواتب الجهاز المدني بمبلغ (96) مليون دينار لتغطية كلفة التعيينات في وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وكذلك كلفة تثبيت المستخدمين خارج جدول التشكيلات وكلفة إقرار علاوة غلاء المعيشة للفئة الثالثة إضافة إلى الزيادة السنوية الطبيعية للرواتب، وزيادة فوائد الدين العام بمقدار (300) مليون دينار لتصل إلى (1100) مليون دينار، وزيادة مخصصات التقاعد المدني والعسكري بمقدار (54) مليون دينار، وارتفاع مخصصات المعالجات الطبية بمقدار (55) مليون دينار، وزيادة مخصصات القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بمقدار (141) مليون دينار، وزيادة نفقات وزارة الصحة خاصة المتعلقة بالأدوية بنحو (72) مليون دينار. هذا اضافة الى الكلف العالية التي يتكبدها الاقتصاد الوطني جراء استضافة اللاجئين السوريين وانعكاس ذلك على الإنفاق الجاري.

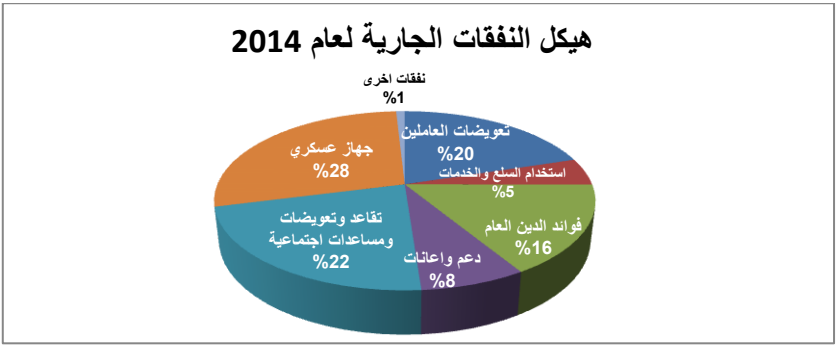

2. النفقات الرأسمالية:

قدرت نفقات المشاريع الرأسمالية في موازنة عام 2014 بمبلغ 1268.6 مليون دينار، حيث شكّلت المشاريع الرأسمالية المستمرة ما نسبته 45.2% والمشاريع قيد التنفيذ ما نسبته 46.5% والمشاريع الجديدة ما نسبته 8.3% من اجمالي النفقات الرأسمالية المقدرة.

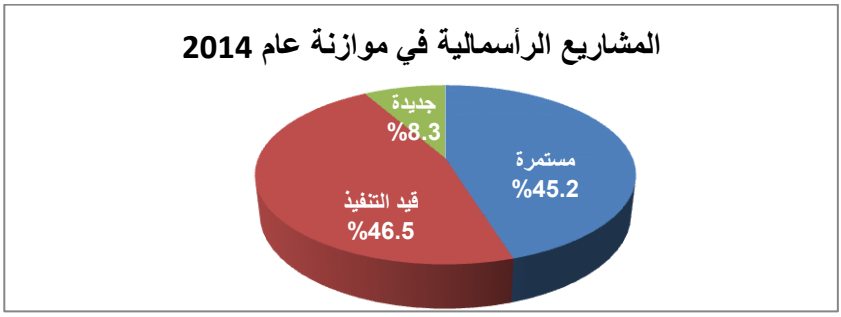

لماذا تقترض الحكومة ؟

تلجأ الحكومة للاقتراض الداخلي أو الخارجي للحصول على التمويل اللازم لسد عجز الموازنة الناتج عن إنفاق الحكومة أموالاً تفوق إيراداتها، ويعود السبب في ذلك لإيمانها بضرورة تنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية لها اثر ايجابي على حياة المواطنين وتلبي حاجات المجتمع. وقد تم تقدير عجز الموازنة لعام 2014 بواقع 1114.3 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في حين تم تقدير صافي الدين العام لعام 2014 بما نسبته 82.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

يبين الجدول التالي تطور عجز الموازنة وصافي الدين العام خلال الفترة (2011- 2013):

(بالمليون دينار)

البيـــــان	2011	2012	2013
عجز الموازنة العامة	1,382.8	1,824.0	1,310.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%6.8	%8.3	%5.4
صافي الدين العام	13,401.8	16,580.4	19,200.0
% من الناتج المحلي الاجمالي	%65.4	%75.5	%80.0
صافي الدين العام الداخلي	8,915.0	11,648	11,946.1
% من الناتج المحلي الاجمالي	%43.5	%53.0	%49.8
رصيد الدين العام الخارجي	4,486.8	4,932.4	7,253.9
% من الناتج المحلي الاجمالي	%21.9	%22.5	%30.2

دور المواطن في المحافظة على الممتلكات العامة وتنفيذ الموازنة

يعتبر الاردن واحة أمن واستقرار وسكينة لجميع أبناءه ولكل من يعيش على ترابه. فالجميع شاركوا في صناعة حاضره واستشراف مستقبله، وساهموا بأموالهم وبذلوا جهدهم لبناء مقوماته وتشييد مقدراته ليتمتعوا بها وينتفعوا منها هم وأجيالهم القادمة.

ويهدف دليل المواطن للموازنة العامة الى توعية المواطن الاردني واطلاعه على المعلومات والبيانات المتعلقة بالموازنة السنوية ليتمكن من التعرف على مصادر الايرادات وأوجه الانفاق العام وكل ما يرتبط بذلك من تحديد السياسات والاولويات الوطنية. ومما لا شك فيه أن النتائج الايجابية التي ستتمخض عن ذلك من تعزيز الشفافية وتمتين الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، ستساهم في دفع المواطن الى القيام بدوره في المحافظة على مقدرات الوطن.

ان المواطنة الحقة ليست مجرد صفة، بل هي ارتباط بين المواطن والوطن، تتطلب من المواطن المبادرة للقيام بكل ما من شأنه الحفاظ على مكتسبات التنمية واقتراح تصحيح الاخطاء في حال لاحظ قصورا في تنفيذ المشاريع مما قد يؤثر على الخدمات المتوقعة منها، وإشعار الأجهزة المختصة بذلك حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير العاجلة لمعالجة هذا الأخطاء أولا بأول، ليتمكن المواطنون جميعاً من الانتفاع بالخدمات التي تقدمها الحكومة في شتى المجالات الصحية والتعليمية وشبكات المياه والطرق والجسور والمرافق والحدائق وغيرها.

قائمة بأبرز المشاريع الرأسمالية لعام 2014

(بالألف دينار)

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
1	تنمية وتطوير البلديات	150000
2	مشاريع البنية التحتية للمحافظات	60000
3	منشأت لتخزين المشتقات النفطية	32500
4	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - طاقة الرياح / معان	30000
5	طريق عمان الدائري التنموي	27800
6	بناء وتجهيز رصيف الغاز الطبيعي المسال / العقبة	26100
7	مشاريع الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء - الطاقة الشمسية / العقبة	25000
8	حوسبة القطاع الصحي / حكيم	21750
9	وصلة سكة حديد مناجم الشيدية ومحطة إعادة التحميل في وادي اليتم	20000
10	ادامة الانظمة والمعدات	19000
11	مشروع تعزيز الانتاجية	16200
12	ربط شبكة الألياف الضوئية	15000
13	الادوية والمستهلكات الطبية	13000
14	تحديث وتطوير الآليات	12900
15	مشروع تأهيل شبكات في محافظة إربد والمفرق	11340
16	دعم مشاريع هيئة تنظيم النقل البري	11210
17	مشروع دعم المؤسسات والبرامج التنموية	11000
18	دعم مشاريع مؤسسة الاذاعة و التلفزيون	10930
19	تحديث وتطوير المعدات والآلات والأجهزة	10700
20	دعم مشاريع اللجنة الأولومبية الأردنية	10400

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
21	دعم مؤسسة الاقراض الزراعي/ زيادة رأس المال	10000
22	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	10000
23	دعم صندوق الطالب المحتاج	10000
24	انشاء وتجهيز مستشفى الاميرة بسمة	9100
25	مشروع التنمية الاقليمية و المحلية	8750
26	مشروع تطوير وتحديث أجهزة الأمن العام	8500
27	البرنامج الوطني لانشاء المباني الحكومية	8500
28	ادامة صيانة وتحديث المراكز الحدودية .	8500
29	صيانة وتحديث مباني المستشفيات	8500
30	دعم مشاريع هيئة الطاقة الذرية	8425
31	مشروع ادارة برنامج الأمن العام	8000
32	مشروع تأهيل شبكة مياه عجلون	8000
33	انشاءات واضافات غرف صفيه للتعليم الأساسي	8000
34	بناء 60 مدرسة	7900
35	دعم مشاريع المجلس الأعلى للشباب	7785
36	مشروع تهيئة وتأهيل شبكات مياه عمان والبلقاء ومأدبا للتزويد المستمر	7690
37	البنية التحتية للجامعات	7500
38	مشروع تأهيل شبكة مياه جرش	7170
39	انشاء مستشفى السلط الجراحي / العام	7150
40	اكمال طريق مطار الملكة علياء الدولي / المرحلة الثانية	7000
41	تطوير التعليم التقني في الجامعات الرسمية	7000
42	تطوير و تحديث الاليات	6600
43	طريق اربد الدائري	6500
44	الربط للنقل العام بين عمان و الزرقاء/خط سكة حديد عمان-الزرقاء سابقا	6500
45	الاكاديمية العسكرية	6000

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
46	حدائق الملك عبد الله الثاني / القويسمة	6000
47	تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي(المرحلة الثانية)	6000
48	إنشاء نفق وجسر وادي الشجرة / السلط	6000
49	محطتي رفع صرف صحي غرب وشرق الزرقاء	6000
50	سد كفرنجة	6000
51	تجهيز مركز العلاج بالخلايا الجذعية / الجامعة الاردنية	5875
52	مشروع الإدارة	5775
53	اكمال طريق السلط الدائري / الجزء الثاني	5475
54	مشروع ادارة برنامج إنشاء الطرق	5400
55	إعادة تأهيل مستشفى الملكة علياء	5100
56	توسعة محطة صرف صحي وادي السير/صرف صحي ناعور	5100
57	تأثيث وتجهيز الأبنية المدرسية	5100
58	مركز معالجة الاورام بالاشعة	5000
59	مشروع تطوير وتحديث الأبنية	5000
60	تطوير و تحديث الابنية	5000
61	تسوية مطالبات سلطة المياه وأمانة عمان	5000
62	محطة الطاقة النووية الأردنية	5000
63	ميناء الغاز النفطي المسال	5000
64	تشغيل و صيانة و إدامة قناة الملك عبدالله	5000
65	التغذية المدرسية	5000
66	استيعاب الطلبة السوريين	5000
67	استكمال المبنى الجديد لوزارة المالية	4800
68	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسور في اقليم الجنوب	4800
69	انشاء مستشفى جرش وعجلون	4780
70	مشروع مستشفى الزرقاء الجديد	4775
71	مشروع تحسين كفاءة الطاقة في محطات الضخ	4540

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
72	إنشاء وتجهيز مستشفى معان العسكري	4500
73	مشروع توسعة مستشفى البشير	4500
74	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسورفي اقليم الوسط	4500
75	انشاء مستشفى المفرق	4491
76	الطريق الواصل الى مركز حدود الدره	4370
77	اعادة انشاء طريق الشونة الشمالية / المنشية / وقاص	4155
78	تحديث قطع الغيار الطبية وغير الطبية والأثاث	4000
79	مشروع تطوير وسط مدينة السلط بما فيها الاستملاكات	4000
80	بناء 25 مدرسة اساسية	4000
81	مشروع صيانة الطرق الثانوية والقروية	4000
82	مشروع صيانة الطرق الزراعية	4000
83	انارة الطرق الرئيسية والنافذة	4000
84	تطوير الجامعات الرسمية	4000
85	تأسيس مستشفى البادية الشمالية	4000
86	شمول فئات جديدة في مظلة التأمين الصحي	4000
87	مشروع صيانة الطرق الرئيسية والنافذة والجسورفي اقليم الشمال	3650
88	المجلس الاعلى لشؤون الاشخاص المعوقين	3600
89	اضافات غرف صفية لرياض الاطفال	3600
90	مشروع تطوير السياحة الثالث	3500
91	الطرق الزراعية	3500
92	مشروع الإدارة	3447
93	السلامة المرورية على الطرق	3320
94	انشاء وتحسين الطرق القروية والثانوية	3215
95	سد الزرقاء ماعين	3200
96	البنية التحتية لمنطقة معان الاقتصادية التنموية	3100
97	تحديث وتطوير الاليات	3000

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
98	تحديث وتطوير الابنية	3000
99	البنية التحتية لمنطقة المفرق و اربد - منطقة الحسين بن طلال الاقتصادية	3000
100	مشروع انشاء المدن الصناعية في المملكة	3000
101	انشاءات واضافات غرف صفية للتعليم الثانوي	3000
102	مشروع الإدارة	2900
103	استغلال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء (الفجيج)	2860
104	تطوير وتحديث الأبنية	2800
105	ادارة الموارد الطبيعية لمحافظتي الكرك والطفيلة-- المرحلة الثانية	2779
106	مشروع ادارة برنامج الحراج والمراعي وتطوير المشاتل	2710
107	دعم مشاريع أمانة عمان الكبرى	2700
108	تنفيذ طريق الزرقاء - بيرين	2650
109	دعم مشاريع مركز بحوث الطاقة	2600
110	ري قاع السعيدين	2600
111	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الأساسي	2600
112	توسعة مستشفى الكرك	2600
113	تحديث وتطوير المعدات والأثاث	2520
114	التنقيب عن البترول من خلال تسويق المناطق الإستكشافية	2500
115	مشروع الإدارة	2500
116	جر مياه الديسي	2500
117	سد الكرك	2500
118	تأهيل مشروع ري الاغوار الجنوبية/المرحلة الاولى	2400
119	مشروع ادارة برنامج شؤون الاشخاص المعاقين	2362
120	مشروع ادارة برنامج إصدار الوثائق	2300
121	انشاء وتحسين الطرق النافذة	2300
122	تحديث وتطوير الأجهزة واللوازم	2280

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
123	اعادة تأهيل الجسور والمنشآت المائية	2250
124	تطوير التعليم التقني في كليات المجتمع الرسمية	2240
125	طريق الكورة - إربد	2223
126	تنفيذ جسر شومر / الزرقاء	2180
127	دعم مشاريع برنامج الاعلاف الوطني	2100
128	إنشاء القيادة العامة	2000
129	الجامعة الاردنية الالمانية	2000
130	مشروع ادارة برنامج صيانة الطرق	2000
131	طرق الربط لمستشفى الزرقاء الجديد	2000
132	تقاطعات مرورية في الوسط والشمال والجنوب	2000
133	مشروع القرى الحضرية	2000
134	متفرقات صرف صحي ومحطات تنقية	2000
135	دعم مشاريع مستشفى الامير حمزة	2000
136	تطوير القدرات المؤسسية لكوادر الوزارة	2000
137	انشاء مستشفى الطفيلة	2000
138	اصلاح قطاع الرعاية الإجتماعية	2000
139	اتفاقية شراء رخص برمجيات جديدة	2000
140	تطوير ربط المدارس الكترونيا	1950
141	دعم مشاريع المؤسسة الاردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1938
142	مشروع صرف صحي قرى غرب جرش/تنموية	1900
143	مشروع تأهيل الأبار الحكومية	1861
144	مشروع نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية - GFMIS	1800
145	طريق الهاشمية - بلعما- منطقة الزنيا شاملة منطقة التوسعة	1800
146	التدريب المهني	1655
147	مشروع ادارة برنامج الأسرة والطفولة	1637
148	مشروع لوحات مصنع الأرقام	1600
149	تشغيل وصيانة وإدامة السدود	1600

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
150	انشاء مبنى القسم القضائي	1600
151	اعادة تأهيل مشروع ري حسبان الكفرين/المرحلة الاولى	1550
152	تطوير وتحفيز القوى البشرية	1500
153	الاجهزة و اللوازم	1500
154	التعداد العام للسكان والمساكن	1500
155	اعادة تأهيل الطريق الصحراوي (عمان - رأس النقب)	1500
156	مشاريع سلطة المياه / تحسين شبكات المياه في المحافظات	1500
157	مشروع صرف صحي المزار / مؤتة / العدنانية / تنموية	1500
158	الخدمات الفندقية للمستشفيات	1500
159	انشاء مساكن الاسر الفقيرة	1500
160	مشروع الادارة	1500
161	تطوير المهارات من منظور اصحاب العمل	1500
162	مشروع الإدارة	1401
163	صيانة واصلاحات المباني للتعليم الثانوي	1400
164	مشروع ادارة برنامج الأنتاج النباتي والوقاية	1397
165	مهرجانات و فعاليات ثقافية و أدبية	1370
166	دراسة استكشاف الطبقات العميقة	1350
167	مشروع الادارة	1300
168	اجهزة ومعدات ولوازم طبية للمستشفيات	1250
169	سد اللجون	1200
170	تطوير برنامج محطات المعرفة	1200
171	مشروع ادارة برنامج الشؤون الخارجية	1155
172	تحسين الطريق الملوكي / الكرك والطفيلة	1155
173	اضافات لابنية مدارس التعليم المهني	1150
174	مشروع الإدارة	1120
175	مشروع حزمة الأمان الاجتماعي	1100
176	تعلية سد الوالة	1100

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
177	مشروع ادارة برنامج شبكة الألياف الضوئية الوطنية	1032
178	مشروع ادارة برنامج الدفاع الاجتماعي	1021
179	إنشاء محطة تعبئة الغازات الطبية	1000
180	توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية	1000
181	مشروع مركز القيادة والسيطرة	1000
182	تحديث وتطوير مراكز الإصلاح	1000
183	مشروع تحديث الأبنية / إدارة الترخيص	1000
184	الاتصالات السلكية واللاسلكية	1000
185	تحديث و تطوير المعدات	1000
186	مشروع الإدارة	1000
187	دعم مشاريع المجلس الاعلى للدفاع المدني	1000
188	استكمال حدائق الملك عبدالله الثاني في اربد	1000
189	دعم مشاريع الاتحاد الاردني لكرة القدم	1000
190	مشاريع اخرى بموافقة مجلس الوزراء	1000
191	البنية التحتية لتطوير الشاطئ الشرقي للبحر الميت	1000
192	العمارات الذكية في منطقة اربد التنموية الاقتصادية (SMART BUILDINGS)	1000
193	انشاء المدينة السكنية في معان	1000
194	دراسات الجدوى	1000
195	دعم مشاريع هيئة تنشيط السياحة	1000
196	تشجيع اقامة شبكات توزيع الغاز الطبيعي في عدد من مدن المملكة/إستملاكات	1000
197	تاسيس صندوق كفاءة الطاقة	1000
198	تحسين تقاطعات على اتوستراد عمان-الزرقاء	1000
199	طريق كثربا - الاغوار	1000
200	طريق الطفيلة الدائري	1000
201	تنفيذ جسر على تقاطع الفيحاء - الزرقاء	1000

الرقم	اسم المشروع	مقدر 2014
202	طريق السلط - الاغوار	1000
203	اعادة انشاء موقع الانزلاقات على طريق (عمان - جرش)	1000
204	الطريق البديل/عجلون-العاصمة	1000
205	توسعة تقاطع الثنية - العمقة	1000
206	توسعة واستكمال طريق الفحيص/البكالوريا	1000
207	تنفيذ المرحلة الثانية من طريق عين جنا / سوف	1000
208	انشاء صندوق المخاطر الزراعية	1000
209	قناه البحرين	1000
210	تشغيل و صيانة الخطوط الناقلة	1000
211	شبكات ري سيل الزرقاء	1000
212	انشاء الشرطة البيئية	1000
213	استيعاب الطلبة العراقيين	1000
214	البعثات العلمية لأعضاء هيئة التدريس	1000
215	تحديث مستشفى البشير	1000
216	توسعة مستشفى الايمان / عجلون	1000
217	تحديث الاجهزة والمعدات الطبية في المستشفيات	1000
218	إنشاء شبكة سكك حديدية وطنية/استراتجية تطوير السكك الحديدية الأردنية سابقا	1000
219	استكمال تطوير الشبكة التعليمية الحكومية والمواقع الحكومية	1000

معلومات الاتصال :

دائرة الموازنة العامة
الشميساني: شارع حسين الجسر – بناية 24
ص.ب 1860 عمان – الاردن
الرمز البريدي 11118
هاتف: 962 6 5666065
الفاكس: 962 6 5666063
البريد الالكتروني :gbd@gbd.gov.jo

Info@gbd.gov.jo
www.gbd.gov.jo